

## تقرير

## النازحون والمخيمات: قنابل موقوتة عسكرياً وسياسياً

مستويين في مقاربة الملف؛ مستوى أمني ومستوى سياسي. أمنياً، يطرح السؤال الآتي: ماذا لو تكررت وجود انتحاريين في المخيمين المذكورين أو غيرهما، وماذا لو تمكنت أي مجموعات انتحارية من التسلل مجدداً إلى أي مخيم أو تجنيد عناصر فيه وتهريب مواد متفجرة وعبوات وأحزمة اليه؟ ففي ظل المهمات الكثيرة الملقاة على عاتق الجيش، لا يمكنه عملياً أن ينشر كتيبة أو أكثر حول كل مخيم، خصوصاً أن في منطقة عرسال يوجد نحو 110 مخيمات، متنوعة الأحجام. لكنه سيكون بطبيعة الحال مجدداً أمام خيار عمليات الدهم وتشديد المراقبة بأقصى طاقاته. فهل هذا يكفي فعلياً، أم أن قضية المخيمات صارت ملحةً وخطرة وتحتاج إلى معالجة جذرية أكبر من اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية؟ النازحين ووزارة الشؤون الاجتماعية؟ علماً بأن التعامل مع النازحين أمنياً لا يتعلق فحسب بالجيش، بل بكافة الأجهزة الأمنية، كقوى الأمن الداخلي والأمن العام، والتنسيق بين هذه الأجهزة الذي بدأ يتكرس بفاعلية أخيراً، وينصب على كشف المجموعات الإرهابية بين صفوفهم.

المفارقة أن أوساطاً دبلوماسية غربية بدأت أخيراً تتعامل بجدية مع مسألة الإرهاب المتسلل إلى مخيمات النازحين وتبدي قلقها أمام مسؤولين رسميين حيال تحول بعض المخيمات بؤراً إرهابية، بما يتعدى الجانب الإنساني الذي تتعامل معه المنظمات الإنسانية الدولية. لكن في المقابل، لا يبدو أن الحكومة تقارب ملف أمن المخيمات السورية بجدية، لا بل يظهر من طريقة تحويل عملية عرسال في اتجاه فتح خلاف جديد حول مستقبل النازحين، أن المشكلة ستبقى قائمة ومن دون حل جذري، وسط التضارب الحاد في المواقف بين تيار المستقبل والقوات من جهة، والتيار الوطني الحر وحزب الله من جهة أخرى، لا سيما لجهة التنسيق مع الحكومة السورية. علماً بأن هناك أفكاراً تطرح حول تفعيل عمل المجلس الأعلى اللبناني السوري الذي لا يزال قائماً، وإيكال هذه المهمة إليه، أو تكليف شخصيات أمنية معينة مهمة التنسيق مع الأجهزة السورية المختصة، فتتخسر مهمتها بقضية النازحين، بما يعفي رئيس الحكومة من إحراج تنسيق العلاقة مع الحكومة السورية في هذا الملف. لكن الأهم هو أن تبادل الحكومة إلى طرح هذا الملف جدياً، من دون عزله عن الواقع الأمني والمعطيات الخطرة التي تملكها الأجهزة الأمنية.

ديبلوماسية لافطة، باحتساب الإصابات وعدد الموقوفين الذين يحقق معهم ويخلى سبيل الأبرياء منهم تبعاً بالتنسيق مع القضاء المختص، بل بما كشفت عنه لجهة وجود أربعة أحزمة ناسفة وأربع عبوات كان يمكن استخدامها لتنفيذ عمليات إرهابية مع المواد المتفجرة التي كشفت، والتي كان يمكن أن تشكل مسلسل تفجير خطراً. وهذا في حد ذاته عنصر أساسي يفترض أن يكون مكان متابعة دقيقة وجدية.

لكن ما هي الخطوة التي تلي ما حصل في عرسال؟ وهل كان يجب أن تنكشف الخطورة الأمنية لبعض المخيمات حتى يعاد فتح ملف النزوح السوري؟ لا شك في أن العملية حصدت ثناءً سياسياً واضحاً، وإشادات بإداء الجيش، لكنها أيضاً فتحت مجدداً ملفاً شائكاً لا يتعلق فقط بوضع النازحين ومستقبل وجودهم في لبنان، بل أيضاً بوضع المخيمات وضبطها أمنياً، وبإفاق الحلول التي يجب توافرها لإعادة النازحين إلى بلادهم، علماً بأن هذه القضية طرحت على طاولة حوار بعيداً أخيراً، وسارع رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع إلى رفض الحوار مع الحكومة السورية في هذا الشأن. من هنا يمكن الكلام عن

تطرح أفكار حول  
تفعيل المجلس الأعلى  
اللبناني السوري وإيكال  
ملف النازحين إليه



لا بد من الحكومة تقارب ملف أمن المخيمات السورية بجدية (مروان بوحدير)

أنفسهم بالعسكريين، على مسافات قريبة منهم، وهذا ما يفسر إصابات الجنود الحساسة. وكذلك فجر أحدهم نفسه بعدما كان يحتفي بإحدى العائلات، وحين أقنعه الجنود بإخراج العائلة فجر نفسه في اللحظة التي كان فيها أحد الجنود يحمل طفلة نازحة لإخراجها، ما أدى إلى إصابته ومقتل الطفلة.

لكن القضية لا تنتهي هنا. عدة مؤشرات وخلاصات يمكن التوقف عندها عسكرياً: سبق للجيش أن نفذ عمليات مشابهة، وهو طوّر أسلوب مداماته، فلا يرسل قوة مصغرة أو دورية للبحث عن مشتبه فيه، الأمر الذي كان يمكن أن يشكل ضربة كبيرة لأي قوة مماثلة فيما العسكري. لذا لجأ الجيش إلى هذا الأسلوب في ضرب الطوق الأمني، أما عن التوقيت، فيعود إلى السبب الكامن وراء قرار الدهم. فكل التحقيقات التي أجريت أخيراً مع الموقوفين الإرهابيين الذين تمكن الجيش من توقيفهم، دلت على وجود مكامن خطر حقيقي وإرهابي داخل المخيمين المذكورين، ووجود رؤوس مهمة فيه. كذلك تبين أن عناصر لهم صلة بأحداث آب عام 2014 خرجوا من هذين المخيمين. لذا اتخذ قرار الدهم وتنفيذ عملية نوعية، فلا تكون مكلفة ولا تشكل خطراً كبيراً على القوة العسكرية، فاعتمد الجيش نمطاً آمناً إلى الحد الأقصى الذي يحقق الهدف بالقبض على المسلحين من دون تعريض العسكريين للخطر. من هنا يصف الجيش ما حصل بالعملية «النظيفة»، نافية أي بعد سياسي أو غير سياسي لها، بل هي عملية أمنية بامتياز وبكل المعايير.

لا يمكن وفق ذلك التوقف عند نتائج العملية التي حظيت بمتابعة

هل انتهت مضاعفك عملية  
المخيمات في عرسال؟ واين  
يكمن دور السلطة السياسية  
في متابعة ما اضرته هذه  
العملية؟ بين الكلام الأمني  
وعودة السجك السياسي  
حول النازحين، يبرّج بقاء  
الخطر الأمني من دون  
معالجة سياسية جذرية

## هيام القصيفي

لا شك في أن عملية عسكرية بحجم ما حصل في مخيمي القارية والنور في محيط عرسال، لا يمكن أن تنتهي بمجرد الاعلان عن عدد الانتحاريين الذين فجروا أنفسهم، وإلقاء القبض على أكثر من 300 شخص والتحقيق معهم، وبمعالجة جرحى الجيش اللبناني من إصاباتهم الدقيقة. قضية بالخطورة التي يتحدث عنها الجيش تتعدى ما حصل من سرد للوقائع بطريقة خيل إلى البعض أنها مبالغ فيها، بعدما كثرت التحليلات والأخبار الترويجية والوقائع التي تبين أن لا صحة لها، لا سيما أن التحقيقات لا تزال في بدايتها. وكذلك تتعدى المحاولات التي جرت لربط توقيت العملية بزيارة قائد الجيش العماد جوزف عون لواشنطن قريباً.

في الوقائع بحسب المعنيين مباشرة، فإنها ليست المرة الأولى التي ينفذ فيها الجيش مثل هذه العملية في مخيمات النازحين. سبق له أن نفذ مثلها ثلاث مرات أو أكثر في عام 2016. العملية بالمعنى العسكري مدروسة، لأنها تفترض ضرب قوة أمنية كبيرة طوقاً أمنياً واسعاً حول المخيم ودعوة قاطنيه إلى الخروج من الخيم، وفرز النساء والأطفال والمسنين عن الفتية والشباب الذين يمكن أن يكونوا من حملة السلاح أو ينتمون إلى تنظيمات إرهابية، وإجراء جردة تفتيش شاملة داخل المخيم.

ما حصل في مخيمي عرسال هو السيناريو نفسه السابق، مع فارق أساسي، هو أن أربعة انتحاريين فجروا أنفسهم بأحزمة ناسفة جهزت سلفاً، إما عند سماع أصوات الأليات وانتشار العسكريين حول المخيم، وإما عند بدء عمليات التفتيش. أثناء العملية، فجر ثلاثة من الانتحاريين

عرضها على المحكمة الدولية لأنها قد تثبت عدم صحة الادعاء أن الرئيس الحريري كان مؤيداً للقرار 1559. وقد يؤدي ذلك إلى نسف النظرية التي بُني عليها الاتهام. فالمتهمون الأربعة هم، بحسب القرار الاتهامي، من عناصر الحزب و«لا دوافع شخصية لديهم لاغتيال الحريري». وبالتالي يزعم فريق الادعاء أن الدوافع تتعلق بقرار حزبي باغتيال من زعم أنه يسعى إلى نزع سلاحه.

وقد تكون هناك أسباب أخرى، أكثر خطورة، تستدعي عدم رفع الحصانة عن لارسن، أهمها تنبيهه الرئيس رفيق الحريري بخطر اغتياله قبل وقوع الهجوم الإرهابي بمدّة قصيرة. ولا بد أن يطرح القضاء على لارسن سؤالاً عن مصادر معلوماته، وقد يتوسعون في البحث، ما قد يعرضه للملاحقة القضائية وتحقير المحكمة إذا قرر التهرب من الإجابة أو إذا سعى إلى تضليل القضاء.

إذا كانت الحكومة اللبنانية، التي يرأس مجلس الوزراء فيها نجل المغدور، فعلاً تريد العدالة والاقتصاص من قتلة الرئيس رفيق الحريري، فعليها أن تتحرك وتطالب الأمين العام للأمم المتحدة برفع الحصانة عن تيري رود لارسن ليتمكن قضاء المحكمة من الاستماع إلى إفاداته. وإذا رُفض الطلب فقد يكون من المناسب التقدم بشكوى أمام مجلس الأمن الدولي.

ففي حالة شبيهة، كان الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري، وهو زوج الرئيسة بينازير بوتو التي اغتيلت عام 2007، قد رفض تقرير بعثة تقصي الحقائق الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الجريمة، وذلك بسبب عدم استجواب المحققين للرئيس الأفغاني حميد كارزاي ووزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس اللذين كانا قد نبها بوتو إلى خطر اغتيالها.

فهل تتحرك الدولة اللبنانية التي تسدد نصف كلفة تشغيل المحكمة التي تبلغ نحو 60 مليون دولار سنوياً، من أجل تحقيق العدالة في قضية اغتيال الرئيس الحريري، أم أن الأمر لم يعد يهم أحداً؟

(الأخبار)

## المشهد السياسي

## القوات: الحريري معنا في ملف النازحين

بعض شعارات «الأخوة». ففي موضوع النازحين السوريين، ثمة من أيد مطالبته نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم بتنسيق الحكومة اللبنانية مع الحكومة السورية للوصول إلى حلول سريعة لازمة للنزوح، وهناك من سارع إلى رفضها. وقد بادر وزير العدل سليم جريصاتي إلى التأكيد أمس أن التواصل مع السلطات السورية مطلوب لإعادة النازحين إلى سوريا. لكن وزير الدولة، المستقبلي، معين المرعبي رأى أن «حزب الله يريد القول إن سوريا كموثني كارلو، وهي بلد آمن ليعود النازحون إليه»، موحياً برفضه عودة النازحين. وأكدت مصادر القوات اللبنانية أن

يستفحل الخلاف بين «الحليفين» على حصة كل منهما في مجلس الإدارة. وتتواصل الاتصالات بعيداً عن الأضواء بشأن بعض التعيينات، ولا شك في أن خلافات صغيرة ستسبق وتتبع كل حفلة تعيين، من دون أن يكون لها تأثير سلبي كبير ما دام ملف التحالفات النيابية لم يفتح بعد. لكن ما يمكن ملاحظته اليوم من رفض عوني لإعطاء القوات أكثر من حجمها، وإصرار القوات على حصة تفوق حجمها، يؤكد أن تقاسمهما المقاعد النيابية لن يكون سهلاً أبداً. ولا شك في أن بعض الملفات الإقليمية كقيلة بإظهار حجم كبير من التناقضات السياسية التي تم إخفاؤها خلف

الخلاف السياسي بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية أكبر بكثير وأهم من الزكزكات المتبادلة للحصول على عضو إضافي هنا في مجلس الإدارة ومدير عام هناك؛ موقف القوات والعونيين المتناقض بشأن النازحين السوريين هو الأهم. شدّ الحبال المتواصل بين الطرفين سيجد لنفسه ذريعة جديدة كل بضعة أيام، من دون أن يؤدي ذلك إلى انقطاع الحبل، في انتظار ما سترسو عليه التحالفات النيابية: من ملف الكهرباء، حيث تسعى القوات إلى إجهاض مشروع وزير الطاقة العوني سيزار أبي خليل، إلى ملف مستشفى البوار الحكومي (في كسروان)، حيث

العسكري والأمني في الجبهة الشعبية - القيادة العامة العميد أبو راتب إنه تعرّض لمحاولة اغتيال أثناء زيارته للمخيم الجنوبي أمس. وقال أبو راتب لـ«الأخبار»: «اخترقت سيارتي ثلاث رصاصات»، مشيراً إلى «أنهم زرّعوا عبوة ناسفة لمحاولة اغتيالي، لكنها أصابت السيارة التوهمية». وذكر أن «محاولة اغتياله» تدخل في سياق الرد على الألم الذي تسبب فيه للجماعات المتشددة، قائلاً: «القيادة العامة ستبذل ما في وسعها لتسليم أي محلّ بالأمن تسوّل له نفسه التلاعب بأمن اللبنانيين أو الاستخفاف بدمائهم».

(الأخبار)